

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٠٨٣٩

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى الأفاضل/ المساهمين في شركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش م ع ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لشركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش م ع ع ("الشركة الأم") و شركتها التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") المذكورة بالصفحات ٢ - ٤٣ و تشمل قائمة المركز المالي الموحدة والمنفصلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ والقوائم الموحدة والمنفصلة لكل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات وتشمل السياسات المحاسبية الهامة و معلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا أن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي الجوهرية - عن المركز المالي للمجموعة و الشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

أساس الرأي

قمنا بأعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية (ISAs)، وبموجب تلك المعايير فإن مسؤولياتنا مبينة بشكل أوفى في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة". إننا مستقلون عن المجموعة طبقاً لقواعد سلوك المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولية (IESBA) بالإضافة إلى المتطلبات السلوكية في سلطنة عمان ذات الصلة بأعمال مراجعة القوائم المالية حيث استوفينا مسؤولياتنا السلوكية الأخرى طبقاً لتلك المتطلبات و قواعد مجلس معايير السلوك الدولية (IESBA). وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا.

موضوعات هامة تتعلق بالمراجعة

الموضوعات الهامة المتعلقة بالمراجعة هي تلك الموضوعات التي تعتبر - في تقديرنا المهني - ذات أهمية قصوى أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة للسنة الحالية. وقد تناولنا تلك الموضوعات بشكل عام في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة وفي صياغة رأينا حولها، إلا أننا لا نبدى رأياً منفصلاً حول تلك الموضوعات.

انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية

إرجع إلى الإيضاحين ٢.١ و ٩ من القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

موضوع هام يتعلق بالمراجعة

تعتبر الذمم المدينة التجارية هامة للمجموعة حيث بلغ صافي الذمم المدينة التجارية بعد انخفاض القيمة ٢٦ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، حيث تمثل نسبة ضخمة بالنسبة لأصول المجموعة إذ أنها تمثل حوالي ٣٦% من مجموع الأصول، قامت المجموعة بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، ونتج عنه تغير في محاسبة انخفاض القيمة من نموذج الخسائر المتكبد إلى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. وينطوي قياس خسائر الائتمان المتوقعة على تقديرات وأحكام هامة من قبل الإدارة. تم إدراج التعديلات الانتقالية في الأرباح الافتتاحية المحتجزة في ١ يناير ٢٠١٨، وهو تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية. ونظراً إلى الطبيعة التقديرية المتأصلة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة وحيث أن هذه هي السنة الأولى من تطبيقها؛ لذا فإن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع الهامة المتعلقة بالمراجعة.

صفحة ١ (١)

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش م ع ع (تابع)

كيفية تناول الموضوع أثناء قيامنا بأعمال المراجعة

تضمنت إجراءاتنا للمراجعة من بين إجراءات أخرى في هذا الموضوع ما يلي:

- فهم العملية التي تتبعها المجموعة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى ملائمة منهجية خسائر الائتمان المتوقعة والسياسة المحاسبية الجديدة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛
- اختبار دقة تسجيل أعمار الذمم المدينة التجارية عن طريق اختبار عينات.
- تقييم مدى معقولية الافتراضات والأحكام الرئيسية التي وضعتها الإدارة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك اختيار نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتقسيم الذمم المدينة ومصادر البيانات الأخرى؛
- اختبار المدخلات الرئيسية للنموذج بما في ذلك تقييم مدى معقولية العوامل الاقتصادية التطلعية التي تستخدمها المجموعة عن طريق التأكد من المعلومات المتاحة للجمهور؛
- اختبار مدى دقة انخفاض القيمة خلال السنة والتعديلات الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛
- تقييم كفاية الإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان.

تقييم المخزون

إرجع إلى الإيضاحين ٣.٥ و ٨ من القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

موضوع هام يتعلق بالمراجعة

يعتبر المخزون هام للمجموعة حيث بلغت قيمة صافي المخزون بعد المخصصات ٢٠,٩ مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨؛ أي ما يمثل حوالي ٢٩% من مجموع الأصول. المواد الخام هي بصفة أساسية عبارة عن قضبان حديدية ولفائف معدنية يتم تشكيلها باستخدام الحرارة وتتعرض لتقلبات الأسعار مما يؤثر على صافي القيمة البيعية للمخزون بما في ذلك المواد الخام والبضاعة قيد التصنيع وتامة التصنيع. علاوة على ذلك، ينطوي تقدير القيمة البيعية للمخزون على حكم إداري كبير.

كيفية تناول الموضوع أثناء قيامنا بأعمال المراجعة

تضمنت إجراءاتنا للمراجعة من بين إجراءات أخرى في هذا الموضوع ما يلي:

- اختبار التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط المختارة على دقة تقرير التقادم لقوائم الجرد؛
- مطابقة على تكلفة المخزونات على أساس العينة مع الوثائق الداعمة (على سبيل المثال؛ أوامر الشراء والفواتير وإيصالات استلام البضائع)؛
- تقييم معقولية سياسة مخصصات المخزون التي تطبقها الإدارة؛
- تقييم دقة تطبيق سياسة مخصصات المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨؛
- دراسة أسعار البيع المدرجة للبنود التي تباع بعد نهاية السنة مقابل القيم الدفترية للمخزونات لتقييم ما إذا كان صافي القيم الممكن تحقيقها مناسب.

معلومات أخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى وهي المعلومات المذكورة في تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة وتقرير حوكمة الشركات ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير المراجعة الخاص بنا حول هذه القوائم المالية.

صفحة ١ (ب)

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش م ع ع (تابع)

لا يتناول رأينا حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة تلك المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي أي نوع من التوكيد حول تلك المعلومات. فيما يتعلق بأعمال مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى ودراسة ما إذا كانت غير متطابقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة والمنفصلة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء المراجعة أو يبدو أنها محرفة بشكل جوهري. وعلى أساس العمل الذي قمنا به، وإذا انتهينا إلى وجود مخالفات جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإبلاغ عن هذه الواقعة، غير أنه ليس لدينا ما نقوم بالإبلاغ عنه في هذا الخصوص.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة وعرضها بصورة عادلة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال وأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته، كما أنها مسؤولة عن الضوابط الرقابية الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة ومنفصلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة والشركة الأم على مواصلة نشاطها باعتبارها منشأة مستمرة، والإفصاح عن الموضوعات المتعلقة باستمرارية المنشأة بحسب الأحوال واستخدام مبدأ استمرارية المنشأة المحاسبي؛ ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية المجموعة والشركة الأم أو إيقاف النشاط أو ألا يكون لديها بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

القائمين على الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية للمجموعة والشركة الأم.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

إن هدفنا هو الحصول على توكيد مناسب بشأن ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة بشكل عام تخلو من مخالفات جوهريّة سواء بسبب الغش أو الخطأ، وأن نقوم بإصدار تقرير مراجع حسابات يتضمن رأينا. إن التوكيد المناسب هو مستوى عالٍ من التوكيد ولكنه لا يعتبر تأكيداً بأن أعمال المراجعة التي تمت طبقاً لمعايير المراجعة الدولية سوف تكتشف دائماً مخالفات جوهريّة حال وجودها، إذ أن المخالفات يمكن أن تنشأ عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهريّة - سواء إفرادياً أو في مجموعها - إذا أمكن التوقع بشكل معقول بأنها تؤثر على القرارات المالية للمستخدمين المتخذة على أساس تلك القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

وكجزء من أعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نقوم بممارسة أحكاماً مهنية والمواظبة على قدر من الشك المهني طوال إجراءات المراجعة، كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد مخاطر المخالفات الجوهريّة بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة وتقييمها سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، تصميم إجراءات المراجعة والقيام بها لدفع تلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتكون أساساً لرأينا. وتعتبر مخاطر عدم اكتشاف مخالفات جوهريّة ناشئة عن غش أعلى من مخاطر المخالفات الجوهريّة الناشئة عن خطأ لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو سوء عرض أو تجاوز لضوابط الرقابة الداخلية.
- استيعاب الضوابط الرقابية الداخلية المتعلقة بأعمال المراجعة حتى يمكن تصميم إجراءات مراجعة تكون ملائمة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأياً حول فعالية تلك الضوابط الرقابية الداخلية بالشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي وضعتها الإدارة.

صفحة ١ (ج)

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في شركة الجزيرة للمنتجات الحديدية ش م ع ع (تابع)

- استخلاص النتائج بشأن ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي و - على أساس أدلة المراجعة التي حصلنا عليها - ما اذا وجدت شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو أوضاع قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار بمزاولة نشاطها. وإذا انتهينا الى وجود شكوك كبيرة، فإن الأمر يتطلب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة أو إلى تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. ومع أن نتائجنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا، إلا أن الأحداث أو الأوضاع المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة والشركة الأم عن مزاولة نشاطها.
 - تقييم عام لعرض وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة والمنفصلة بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق التمثيل العادل.
 - الحصول على أدلة مراجعة كافية بشأن المعلومات المالية لأنشطة الشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، وأنها مسؤولون عن توجيه والإشراف على وأداء مراجعة المجموعة، كما أننا مسؤولون تماماً عن رأينا حول المراجعة.
- و قد قمنا بإبلاغ القائمين على الحوكمة بخصوص - ضمن أمور أخرى - النطاق المخطط له و توقيت أعمال المراجعة و نتائج المراجعة الهامة بما في ذلك أي جوانب قصور هامة في ضوابط الرقابة الداخلية التي رأيناها أثناء قيامنا بأعمال المراجعة.
- كما قمنا أيضا بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يفيد توافقنا مع متطلبات السلوك ذات الصلة بخصوص الاستقلالية وأبلغناهم بكافة العلاقات والموضوعات الأخرى التي قد يُعتقد بدرجة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا وإجراءتنا بحسب الاحوال.
- ومن بين الموضوعات التي أبلغناها للقائمين على الحوكمة، توجد موضوعات قمنا بتحديددها بما لها من أهمية بالغة في مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للسنة الحالية و بالتالي فهي تشكل موضوعات رئيسية ظهرت أثناء أعمال المراجعة، حيث قمنا بإدراج تلك الموضوعات في تقريرنا ما لم يحظر القانون أو اللوائح الإفصاح العام عنها أو في - ظروف نادرة للغاية عندما نرى ضرورة عدم الإبلاغ عن أحد الموضوعات في تقريرنا بسبب تداعيات سلبية متوقعة بدرجة معقولة تفوق الفائدة المرجوة للصالح العام جراء ذلك الإبلاغ.

تقرير عن المتطلبات القانونية

نفيد بأن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تتوافق من كافة النواحي الجوهرية مع:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال؛
- الأحكام المطبقة لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.



كينيث ماكفرلان

٣١ يناير ٢٠١٩